مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

المجلد12/العدد: 01 (2022)، ص 138-157

التكوين في المؤسسات الجامعية الجزائرية بين خلفيات التأسيس وصعوبات الممارسة

Training in Algerian university institutions between foundation backgrounds and difficulties in practice

FAHIMA Dib

ذيب فهيمة*

جامعة ابوقاسم سعدالله -الجزائر02 . drdib@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: **2018/12/05** تاريخ القبول: **2022/03/21** تاريخ النشر: **2022/06/28**

ملخص:

اختلفت في العصر الحالي مقاييس تصنيف الدول من حيث تقدمها وتخلفها،وتغيرت المعايير التي كانت تعتمد في السابق على ما تملكه الدول من ثروات طبيعية ومساحات شاسعة، وأصبحت تركز على ما توصلت إليه الدول من إنجازات وبحوث و استثمار في الرأس المال البشري والتكنولوجي، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على صحوة الشعوب والدول لمدى أهمية العلم والتعليم، لهذا أولته المجتمعات أهمية قصوى إذ أصبحت مؤسسات التعليم الجامعي من أهم مؤسسات المجتمع، من أجل تحقيق الدور الريادي في النهوض قدما بالمجتمعات و الجزائر كغيرها من الدول الأخرى أدركت أهمية العناية بالتعليم العالي إلا أن تلك المساعي رغم جرأتها مازالت تحتاج لإمكانيات مادية و كفاءات تنظيمية، حتى تقلل من مجمل الاختلالات التي تعرقل سيرها الطبيعي من، هذا المنطلق تهدف مقالةإلى إعطاء خلفية نظرية للتدريس في التعليم العالي في الجزائر وكذا محاولة إبراز مجمل الاختلالات والصعوبات التي تعيق تطبيق الإجراءات التعليمية المعمول بها عالميا.

كلمات مفتاحية: التكوين. الجامعة. التأسيس. صعوبات التكوين الجامعي.

* المؤلف المرسل: ذيب فهيمة ، الإيميل: drdib@hotmail.fr

Abstract:

In the current era, the classification of countries has taken a new tangent that's very different from previous eras. The goal being to reflect around the question of the development and underdevelopment of countries. The once rigorous standards were intimately connected to vast grounds and natural resources.

Today, we essentially converge around two main points : the progress of research and investments in human and technological capital.

These are all the circumstances that birthed civilizations and states. Regarding the power of science and education, all societies strongly believe in their importance, thereby making higher education the cornerstone upon which the process of societal development lies.

Algeria, much like it's predecessors, has finally understood the importance of higher education, however, despite all it's efforts it's needs in financial and organizational resources as well as all the imbalances hinder the proper functioning of higher education are heavily felt.

From all of the above, this article aims to highlight a theoretical vision of teaching in higher education institutions in Algeria, while trying to bring awareness to all the imbalances and difficulties that hinder the application of internationally recognized teaching methods.

Keywords: composition ; university establishment ; difficulties of university training.

Résumé:

Dans la période actuelle, les mesures de classification des États en termes de progrès et de sous-développement ont varié, les normes qui dépendaient auparavant de la richesse naturelle et de l'espace vaste des États ont changé et se sont focalisées sur les réalisations, la recherche et l'investissement des États dans le capital humain et technologique .Cela montre l'éveil des peuples et des Etats à l'importance de la science et de l'éducation. C'est pourquoi les sociétés ont fait des établissements d'enseignement universitaire l'une des institutions les plus

importantes de la société, afin de prendre l'initiative de faire progresser les sociétés.L'Algérie, comme d'autres pays, a reconnu l'importance de l'enseignement supérieur, mais, malgré son audace, elle a encore besoin de ressources matérielles et de compétences organisationnelles pour réduire tous les déséquilibres qui entravent son fonctionnement normal.Cet article vise à donner une base théorique à l'enseignement supérieur en Algérie, ainsi que d'essayer de mettre en évidence tous les déséquilibres et les difficultés qui entravent la mise en œuvre des procédures éducatives en vigueur dans le monde entier.

Mots clés: formation ;université établissement; difficultés de formation, foundation.

مقدمة

يشهد العالم اليوم تطورات معرفية وتكنولوجية كبيرة تمس جميع المستويات، وبما أن الجامعة هي المرآة العاكسة للأمة والمجتمعفان التعليم الجامعي حظي باهتمام متزايد كما ارتفع الطلب عليه وهذا في معظم الدول المتقدمة والنامية ومما لا شك فيه أن هذا الأخير مرتبط ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي الحاصل على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ويتأثر بالسلب أو بالإيجاب وفق معطيات ومخرجات هذه المؤسسة، لهذا كان لزاما على الفاعلين في السياسات التعليمية تبني إستراتيجية تتماشى ومستجدات العصر وهذا من خلال تبني معايير الجودة في التكوين وتأطير خريجيها لا ان تكون متحفا وظيفته إخراج فئات من البطالين سنويا، وعليه فان مهمة التعليم الجامعي تتعاظم لما يمكن أن تكون لديه من مساهمات رائدة وفاعلة في تنمية وتوظيف المعارف والتقنيات وفي تشكيل مسار التنمية والتحديث في الدولة على مختلف المستويات من نفسية – علمية – اقتصادية – اجتماعية ، تقود طموحات التنمية البشرية إلى حتمية التوسع في قاعدة وعمق التعليم العالي وإعادة هيكلة وتركيب مؤسساته ، ودور كل منها في تحقيق أهدافه الإستراتيجية المستقلة للدولة والمجتمع.

- **الإشكالية:**

ا ن أول ظهور للجامعة في الجزائر كان في الحقبة الاستعمارية وهذا سنة 1877 وهي جامعة الجزائر كما أنها تعتبر أول جامعة في الوطن العربي ، وكانت تحتوي على أربع تخصصات وهي الطب ، العلوم، الآداب والحقوق، وقد عملت السلطات الفرنسية بان تكون مشابهة للنموذج الفرنسي ولكن مع بعض الخصوصية وهي أن تكون الجامعة مستجيبة لمطالب الاستعمار الفرنسي ومع غرس الثقافة الفرنسية بين الأهالي ، وبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مبقية على نفس أسلوب التسيير الذي انتهجته فرنسا لان خروج فرنسا من الجزائر ترك فراغا إداريا وبيداغوجيا وعلميا كبيرا لهذا اضطرت الجزائر لان تسيير وفق المنهاج الفرنسي المتبع أثناء الفترة الاستعمارية ، بمعنى رضخت للتأثيرات المنظومة الفرنسية ولم يفكر المشرع الجزائري في أي إصلاح إلا عندما تقرر إصلاح الجامعة الفرنسية سنة 1965هنا كانت أول خطوة في الإصلاح وهي إنشاء فرع للغة العربية وآدابها وكذا زيادة في عدد الطلبة ، وفي حقيقة الأمر كان هناك اختلاف بين المشرعين في الجزائر بين من يريد الإبقاء على المنظومة الفرنسية بمناهجها وأساليبها وتخصصاتها ولغتها وبين من يريد التخلص من هذا الاستعمار الثقافي والإيديولوجي وقد تواصل هذا الجدال إلى غاية 1971 وهنا كان الإصلاح الجذري والتغيير الحقيقي في منظومة التعليم العالي التي خرجت بمجموعة من القرارات الثقيلة منها التعريب التعليم العالي ، جزارة والتعريب ومجانية التعليم العالي ....الخ، وهكذا توالت الإصلاحات إلى أن وصلنا إلى الإصلاح الأخير ألا وهو نظام ل.م.د ورغم هذه الخطوات الجريئة إلا أننا وحسب الكثير من المؤخرين والمهتمين أن الجامعة الجزائرية ربحت معركة الكم والتي تمثلت في زيادة الهياكل القاعدية والمباني وعدد الجامعات ، وكذا زيادة عدد الطلبة .... الخ ،وهذا على حساب معركة الكيف . (DJAMEL (GUERID,1998,p10

بمعنى أن الجامعة الجزائرية بعد ما حققته من انجازات وجدت نفسها في دوامة من التحديات مطروحة ومفروضة أكثر من أي وقت مضى ألا وهي وبالدرجة الأولى تحديات معرفية ، فنجد الجامعة مطالبة بإعداد أطر كفوأة وذات تأهيل جيد يمكنها من المساهمة الفعالة في الإدارة و الإنتاج و التسيير ، فحسب رشا الصباح" المؤتمر **13** للاتحاد الوطني لطلبة الكويت " :" فمع مشارف القرن الحادي و العشرين وما يطوي من تحدي على شتى الجهات ، تتعاظم التطلعات للتعليم العالي لما يمكن أن تكون لديه من مساهمات رائدة وفاعلة في تنمية وتوظيف المعارف والتقنيات وفي تشكيل مسار التنمية والتحديث في الدولة على مختلف المستويات من نفسية – علمية – اقتصادية – اجتماعية ، تقود طموحات التنمية البشرية إلى حتمية التوسع في قاعدة وعمق التعليم العالي وإعادة هيكلة وتركيب مؤسساته ، ودور كل منها في تحقيق أهدافه الإستراتيجية المستقلة للدولة '(**رشدي احمد طعيمة، سليمان بندري،100،2004)**ونجاح الجامعة في وظائفها وخاصة وظيفتها الاجتماعية : إعداد الخرجين إعدادا يتوافق ومتطلبات المجتمع متوقفا على نجاح المنظومة التكوينية بها ، والتي يرتبط نجاحها بتوفير الموارد التكنولوجية والإستراتيجية والهياكل والدعائم الأساسية ، وتتقيد إستراتيجية

التكوين الملائمة بفاعلية مواجهة التغيرات على مستوى المحيط الخارجي ، فالتطورات الخارجية تستدعي تطور المنظومة وتكيفها من عدة نواحي : تكنولوجية وظيفية ، تطور آداء المكونين وأساليب التكوين ، هذا الذي لعب دورا أساسيا عبر مختلف مراحل التاريخ البشري في إعداد الفرد عن طريق تزويده بالمعلومات الضرورية ليكون عضوا في المجتمع قادرا على الإسهام في تحسين شؤون مجتمعه وتطوره في كافة النواحي (اقتصادية علمية ، اجتماعية....) .كما أن التطورات الموجودة والأهداف المسطرة للتكوين الجامعي لا يمكن إدراكها إلا إذا توفرت مجموعة من العوامل المادية والبشرية خاصة ، حيث يبقى العامل البشري أهمها باعتباره المنفذ الفعلي لكل عملية تهدف إلى التكوين والإعداد ، ولذا كان على التكوين أن لا يكون مجرد تزويد الطلاب بحشو من المعارف والمعلومات دون تمكينهم من توظيفها واستثمارها في الميدان . لأن عدم إمكانية استثمار هذه الأخيرة في الميدان يجعل الفعل التكويني نشاطا عبثيا خال من مدلول اجتماعي أو اقتصادي ، وبالتالي يفقد التكوين مفهومه كاستثمار في رأس المال البشري ، أي فشل الجامعة في عملها كمستثمر لرأس المال البشري.

وانطلاقا مما سبق تسعى هذه المقالة العلمية للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي الخلفية التأسيسية للتكوين الجامعي على طول الخط الزمني والتاريخي في الجزائر؟
- ما هي مجمل الاختلالات والإشكاليات التي تعيق السير الحسن للعملية التكوينية في المؤسسة الجامعية الجزائرية؟

1.التطور التاريخي للمؤسسة الجامعية الجزائرية

يعتبر نظام التعليم في الجزائر كما ذكره" لعشر" المكلف بتحقيق المشروع الأساسي " هو تكوين أعضاء الذين توضع على عاتقهم مسؤولية إعداد ظروف الإنتاج والإبداع". هذا الدور المنوط بجامعاتنا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا جعلها تمر بمراحل مختلفة في إطار إصلاحات متتالية للوصول إلى جامعة ذات فعالية تتماشى والتطورات التي تحدث في العالم، في حالة ما إذا اعتبرنا مقياس التقدم والتطور في عصرنا الراهن هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذه الأخيرة متوقفة على نوعية التعليم. **(زوليخة، 1993، ص74)**

فكان على الجامعة الجزائرية أن تؤكد نفسها بنفسها وتستجيب لمتطلبات البلاد وأن تقوم في ذات الوقت بمهمتها الثقافية والعلمية والفكرية وقد مر النظام الجامعي في بلادنا بمراحل يمكن تلخيصها حسب السنوات والإصلاحات التي طبقت فيها كما يلي:

1.1مرحلة عهد الاستعمار:

حاولت السياسة الاستعمارية الفرنسية طمس الشخصية العربية الإسلامية بين أوساط الجزائريين إذ عملت على تعليم اللغة الفرنسية ونشر أفكار الثقافة الغربية المسيحية ومحاربة التعليم العربي بما في ذلك اللغة العربية والدين الإسلامي، وبحكم أن الإدارة الفرنسية هي المسيطرةفمن البديهي أن تكون الجامعة في هذه الفترة مثل بقية القطاعات والمؤسسات الأخرى مسخرة لخدمة قضايا الاستعمار، وموجهة حسب منظوره ووفق أساليبه. هدفها الأول تلبية حاجياته وتحقيق رغباته وإعداد الإطارات اللازمة لضمان مصالحه الثقافية والإدارية والاقتصادية والسياسية وغيرها، رغم ذلك كان لها فضل كبير خلال هذه الفترة في تكوين إطارات أجنبية أصبحت من أهم الإطارات الفرنسية في ميدان البحث العلمي. (**محمد ، 1980، ص04**)

كما ظلت محافظة على روحها وطابعها الفرنسي في دراساتها وأبحاثها وطلبتها الذين يتابعون دراستهم بها حيث لم يتخرج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى 1918/1914، إذ تخرج منها محامي واحد، إضافة إلى أنه لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة والثقافة العربية على غرار قسم اللغة والأدب الفرنسي منذ إنشاءها حتى الاستقلال فكان المستعمرون يرون أن التعليم في الجزائر سواء كان جامعيا أو غيره يمثل أكبر خطر على وجودهم في الجزائر، إذ لم تحتضن الجامعة الجزائرية أبناء المستعمرين فقط بل درس فيها بعض الجزائريين، وكانت الجامعة الجزائرية في هذه الفترة معزولة عن المجتمع غريبة عن الواقع المعاش مما أدى إلى شعور أبناءها بأنهم غرباء في مجتمعهم إلا قليل منهم، الذين تأثروا بأساتذتهم وتقمصوا شخصياتهم، كما ترك الاستعمار وراءه تراثا مسموما وفئة حامية له و لم تبقى الجامعة الجزائرية في هذه الفترة الاستعمارية عند هذا الحد فقط بل إضافة إلى أنها وقفت موقف المتفرج من الأوضاع الاجتماعية والسياسية الفاسدة فإنها عملت على إبقاء هذه الأوضاع، من جهة، وتزييف الحقائق العلمية، من جهة أخرى .

وقد اعتبرت أداة من أدوات تفكيك أصول المجتمع فكريا وثقافيا وعامل من عوامل طمس الشخصية الوطنية وخنق الثقافة الأصلية وإحكام الحصار عليها وقد كرست الدراسات والأبحاث الأكاديمية فيها من التاريخية والاجتماعية والدينية وغيرها لتفكيك الشخصية الوطنية وتزييف التاريخ الوطني بصفة عامة، وبانسحاب الاستعمار عمدت الجزائر إلى إدخال بعض التعديلات على برامج التعليم العالي.

2.1مرحلة ما بعد الاستعمار:

وانقسمت هذه المرحلة هي الأخرى إلى عدة مراحل كما يلي:

- **المرحلة الأولى 1970/1962:**

اهتمت الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال بالتعليم أكثر من البحث العلمي ومرت بمرحلة نشر التعليم ومرحلة رفع الأمية إلى مستوى العالي فكان التعليم غير وطني نظرا لسيطرة الأجانب على إطاراتها، كما أن التعليم غير موظف لخدمة التنمية لأن اعتماد البرامج كان على مناهج غريبة عن واقعنا، وكان تعليما غير موحد الهوية لسيطرة اللغة الفرنسية فيه على العربية، حيث شرعت الجزائر في البناء

الوطني الواسع بعد الحصول على الاستقلال في مختلف الميادين: الاقتصادية والاجتماعية، والإدارية والسياسية، "حيث كان التعليم في مختلف مراحله في مقدمة محاور السياسة العامة للدولة الناشئة ومن ضمنه التعليم العالي، ولكن نظرا لأهمية واحتياجات الجزائر إلى الإطارات ذات الكفاءة العلمية العالية، بقيت الجامعة تسير على الخطة التي كانت تسير عليها من قبل إدخال بعض التعديلات الشكلية تدريجيا، وبالتالي استمرت برامجها القديمة وهياكلها الإدارية معتمدة في ذلك على الكثير من الإطارات العلمية القديمة أيضا، كما استمرت تبعا لذلك نشر الثقافة الفرنسية على نطاق واسع نظرا لاتساع قاعدة التعليم العالي ".

- **المرحلة الثانية**:والتي انقسمت بدورها إلى:

-الإصلاح الأول 1971 :

في خضم التناقضات الصارخة التي عرفتها الجامعة الجزائرية بسبب ممارستها لنشاطاتها ضمن اطر موروثة بعيدة عن الحقائق والواقع المعاش جاء الإصلاح الجامعي لسنة 1971 ليقطع أساليب التكوين التي لا تمت بأية صلة مع خاصيات المرحلة التي تمر بها البلاد، إذ أصبح من الضروري وضع نظام جديد للتعليم العالي كانت تمليه الظروف الاجتماعية الجديدة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري. (**Mahfoud، دس، ص365)**

ونص هذا النظام على استراتيجية جديدة متعددة الأهداف والتي نجد منها :

أ-**تحطيم الهياكل القديمة الموروثة عن الاستعمار**: التي أضحت لا تتناسب مع تطورات المجتمع الجزائري، ولا تتماشى مع أهدافه بعد الاستقلال حيث أقيم مكانها تنظيم أكثر تكيفا مع السياسة الجزائرية ومن ضمن هذه المبادئ التي أسست عليها هذه السياسة التعليمية :

- إنشاء نظام المعاهد المتخصصة في المادة العلمية .
- الاستقلال المالي والإداري للمعاهد .
- مساهمة هيئة التدريس في تسيير هذه المعاهد .

ولم يكن اختيار هذه المبادئ اعتباطيا، بل جاء ليتناسب مع متطلبات إصلاح التعليم العالي وكذلك من أجل تنظيم أفضل للمهام التربوية .

ب -**إعادة النظر في البرامج الدراسية**: نص هذا الإصلاح الجامعي على ضرورة التعديل الكامل للبرامج الدراسية على أساس الأهداف المسطرة للتعليم العالي من أجل ضمان إيصال المعلومات الكاملة للطلبة على أن تتوافق وميدان تخصصهم وهذا حتى يتمكنوا من تعميق معارفهم وتنميتها لتكون على علاقة وثيقة بواقع البلاد، إلى جانب ربط تعليمهم النظري التطبيق العلمي عبر الحصص المرادفة والمتمثلة في الأعمال التطبيقية والتوجيهية، هذا وقد اخذ بعين الاعتبار ضرورة مطابقة مضامين التعليم مع ما يتطلبه الواقع المعاش للبلاد ومن أجل تحقيق هذا التطابق فقد اتخذت الإجراءات التالية:

- إلغاء السنة الإعدادية في جميع قطاعات التكوين الجامعي.
- زيادة المدة الزمنية للدراسة لبعض الفروع.
- إنهاء المنهج السنوي وتعويضه بالمنهج النصف سنوي، أو ما يسمى بنظام السداسيات .
- وتبعا لنظام السداسيات فقد ألغيت أيضا الامتحانات السنوية واستبدلت بامتحانات نصف السنوية من أجل تخفيف حدة التسرب والرسوب الذي تعرفه الجامعة الجزائرية وتسهيل عملية متابعة وربط التعليم الجامعي بمتطلبات الاقتصاد الوطني .

ج- **جزأرة إطارات التعليم العالي**: من أهم الأهداف التي نص عليها إصلاح التعليم العالي جزأرة إطارات التدريس، وهي استراتيجية وطنية تهدف إلى الاعتماد على الكفاءات العلمية الجزائرية، لكي يكون التعليم جزائريا في محتواه، في أهدافه وهذا حتى يتلاءم وواقع البلاد، وقد أكد على ذلك الميثاق الوطني حيث نص على:"أن يكون قبل كل شيء التعليم جزائريا في برامجه واتجاهاته، ونود بذلك الرجوع إلى المنابع الحية للتراث الشعبي وتمتين العلاقة بين التعليم والبيئة الجغرافية والبشرية ومعرفة المحيط الطبيعي والواقع الاجتماعي للتجربة التاريخية والثورية." إن عملية الجزأرة مرتبطة بتكوين الإطارات مؤهلين للتدريس الجامعي حتى لا يؤثر على نوعية المتخرجين، ومن ثم يؤثر بصورة سلبية على عملية التنمية الوطنية.

د-**إعطاء الأولوية للتكوينالعلمي والتكنولوجي**: يقوم هذا البند من الإصلاح على أن تطور وتقدم المجتمعات مرتبط بالتحكم في العلوم وخاصة التكنولوجيا منها ويتم هذا بإعطاء اهتمام كبير لها وهذا عن طريق توجيه الطلبة بصفة متزايدة نح والفروع المتصلة بها. وفي هذا الصدد يقول وزير الطاقة والصناعات البترولية آنذاك: "إن مستوى تطور البحث العلمي والتقني يعد معيار محدد في عصرنا الحالي لتقدم الأمم، وإن الميثاق الوطني قد حدد بحق الأهمية التي يجب أن توليها بلادنا له حتى تمكننا من ترقيته وجعله في النهاية عاملا فاصلا لتنميتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا"، ومن أجل إدراج الجامعة ضمن الحقائق الوطنية، تم تشجيع تكوين الإطارات التي تحتاجها البلاد حيث ارتفع عدد الطلبة من 34713 طالب غداة الإصلاح الأول إلى 57445 طالب عام 1979/ 1980وفي نفس السنة وصل عدد الأساتذة إلى 7903 أستاذ من بينهم 5315 أستاذ جزائري. **(زوليخة ، 1993، ص39-50)** لكن رغم المجهودات المبذولة إلا أن هذا الإصلاح لم يحقق كل أهدافه نتيجة لوجود صعوبات من بينها :

- الهيكلة البيروقراطية حيث واجه الإصلاح مجموعة من الصعوبات والعراقيل منها التسلطية والآلية في التسيير وغياب شبه الكلي للديمقراطية، إضافة إلى أن الإدارة الجامعية ذات توصيل سيء للواقع لارتباطها برسمية القانون لذلك فقد فشلت حتى في ضمان المهمات الأولية للتنسيق فأدت إلى صعوبة ظروف عمل الأساتذة والطلبة متسببة في تدهور المردودية البيداغوجية .

- اتسم التنظيم البيداغوجي ببعض العوائق مثل النصوص التشريعية المجحفة حول التعليم ما بعد التدرج وقد سطر الإصلاح طريقة مراقبة لتقييم المعارف وحسب تقرير 1978 لوحظ أن التكثيف والمحتوى غير ملائم لبعض البرامج وظروف الدراسة جعلت المراقبة المستمرة للمعارف تطبق بطريقة غير متعادلة من معهد لآخر وحتى من وحدة لأخرى .

- تميزت الاتصالات داخل الجامعة بالتوتر خاصة بين أصحاب القرار الذين يشرعون القوانين وفئات الجامعة من طلبة وأساتذة وإداريين بحيث أن الهوة الموجودة بين أصحاب القرار والأسرة الجامعية تخلق مشاكل .

- تدهور أجور الأساتذة والعمال الجامعيين مقارنة بالقطاعات الأخرى .

إضافة إلى كل هذه المشاكل والصعوبات عرقلت الإصلاحات الأولى للتعليم وهذا ما جعل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تفكر في برنامج من أجل تطوير وتقدم الجامعة. وخلال المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني المقرر حول التربية والتكوين كان التفكير في مراجعة وإثراء مشروع التسيير الاشتراكي للمؤسسات التطبيقية في الجامعات بحيث أعلن عن تنصيب لجنة لدراسة النصوص التشريعية والقانونية للقوانين الأساسية للجامعة للمنظمة الوطنية للبحث العلمي، لديوان المطبوعات الجامعية وللخدمات الجامعية. انطلقت الأشغال ا في نوفمبر 1978 وانتهت في فيفري 1979 وكان هذا بمثابة الإصلاح الثاني الذي عرفته الجامعة .

-الإصلاح الثاني :

أ - مشروع التسيير الاشتراكي للمؤسسات في الجامعة: تمت مناقشته سنة 1973 لمراجعة نصوصه وإثراءه ويعتبر أول تجمع للأسرة الجامعية بحيث جمع أكثر من 1000 شخص من طلبة وأساتذة وعمال وإداريين ومسئولين كان الهدف من ورائه هو تكوين وتأهيل الأفراد القادرين على خدمة وتطوير المجتمع من خلال تحكمهم في العلوم، يقوم هذا المشروع على مبادئ التسيير الاشتراكي للمؤسسات كقانون أساسي للجامعة يحدد أعضاءها ودورها في المجتمع ويضم هيكلة قوانين وقواعد ونصوص لمجموع المعاهد، اللجان الدائمة، أجهزة الجامعة، الوصاية، الرقابة والتنسيق وتدور توجهاتها حول التعريب والديمقراطية والتخطيط والجزارة وهي منبثقة من الميثاق الوطني وبعد مناقشته تم التوصل إلى :

- المشاكل التي عانت منها الجامعة كان سببها سوء التسيير سواء كانت اجتماعية، بيداغوجية أو إدارية.

- المنظمة الوطنية للبحث العلمي ومهمتها القيام بجزأرة وتعريب وديمقراطية البحث.

- تأسيس ديوان المطبوعات الجامعية، فمع استمرار حركة الإصلاح في النصوص الشرعية سنة بعد سنة برزت تحولات في الجامعة الجزائرية خاصة في التنظيم البيداغوجي حول الامتحانات، أساليب الانتقال وتقليص أو زيادة سنوات الدراسة، تدريس اللغات الحية في كل التخصصات.

- **المرحلة الثالثة 1980:**

لقد طرأ في هذه المرحلة تغيرات كثيرة لا سيما الجانب البشري منها فقد ارتفع عدد الطلبة من 66064 طالب سنة 1981/1980 إلى 97000طالب سنة 1984/1983 وعدد الأساتذة من 9145 أستاذ سنة 1981/1980 إلى 12509 أستاذ سنة 1984/1983 من بينهم 10113 أستاذ جزائري (80 %) وبرزت من خلال هذا التطبيق سياسة الجزأرة، بالإضافة إلى كل هذه التحولات حدث تغيير في القانون الأساسي للجامعة والمعاهد، المدارس الوطنية للتعليم العالي وكل هذا في إطار الندوة الوطنية المنعقدة في 24 سبتمبر 1983 من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أ -الندوة الوطنية حول القانون الأساسي للجامعة 1983:

خلال هذه الندوة صدر قرار قانون الأساسي للجامعة تحت رقم 554-1983 المؤرخ في 23 سبتمبر 1983 وقد أكد هذا القرار على المهام الأساسية للجامعة والتنظيم الإداري والعلمي لها والنصوص التي تذكر الأجهزة المركزية للجامعة هي :

-التنظيم الإداري على مستوى الجامعة: والذي يضم مجلس التوجيه للجامعة، المجلس العلمي للجامعة ورئاسة الجامعة .

-التنظيم الإداري على مستوى الكليات: ويضم مجلس المعهد، المجلس العلمي للمعهد ومدير المعهد .

-التنظيم المالي: بالرغم من كل الجهود المتواصلة من أجل تطوير الجامعة الجزائرية إلا أنها باءت دون تحقيق هذه الغاية، فالجامعة الجزائرية بقيت تتخبط في نفس المشاكل والعراقيل ومن بين مشاكل هذه المرحلة ما يلي :

-مشكلة سياسة التعريب حيث لم يتم تعميمها على كافة الفروع العلمية، فالتعليم في العلوم الطبيعية والتكنولوجيا بقي باللغة الفرنسية وهذا ما شكل عائقا أمام حملة الباكالوريا وزاد من حجم التسرب خاصة مع نقص الأساتذة المكونين في العلوم والتكنولوجيا باللغة الوطنية .

-سوء تطبيق ديمقراطية التعليم أدى إلى حصر الطلبة في مساحات طبيعية تنعدم فيها المرافق الضرورية، إضافة إلى نقص الإعلام في بعض التخصصات مما نتج عنه تضخم في بعض المعاهد والنقص في معاهد أخرى.

-عدم تطبيق التوجيهات المتعلقة بتنظيم الامتحانات المهنية من طرف بعض المؤسسات الجامعية من أجل ترسيم عمالها .

-تعرض ملفات التقاعد لمشاكل البيروقراطية .

-نقص الوسائل البيداغوجية خاصة الكتب،المجلات والمطبوعات الجامعية ونتيجة للتوسع الذي عرفته شبكة التعليم العالي فكان من الضروري النظر في مشاكل التسيير من أجل التحكم فيها وعلى جميع المستويات .

لهذا رأت وزارة التعليم العالي ضرورة تنظيم ملتقى تسيير المؤسسات الجامعية لفائدة الإطارات المسيرة لهذا القطاع، وكان الهدف منه إيجاد فرصة التقاء المسيرين والمتخصصين في التسيير من أجل تبادل الأفكار وتجارب من خلال دراسة المعالم الأساسية للتسيير، وهو يضم سلسلة من محاضرات تتناول الجوانب النظرية والتطبيقية وعناصر تتعلق بالتنظيم كنظام وهيكل وأداة. المشاركون في هذا الملتقى هم مسئولي المؤسسات الجامعية، أساتذة، باحثين ورؤساء المؤسسات. وسعى هذا الملتقى لإعطاء فرصة لوزارة التعليم العالي للخروج بإجراءات تنظيمية وببرامج عمل في المؤسسات الجامعية لأن مردودية المؤسسة متوقفة على فعالية تسييرها .

- **المرحلة الرابعة:**وتوزعت إلى:

أ -**الجامعة الجزائرية بعد أكتوبر 1988**:

شهدت الجامعة الجزائرية تحولات بعد حوادث أكتوبر 1988 وفي ظل الانفتاح السياسي الذي عرفته البلاد أصبحت الجامعة العمود الفقري للدولة فإن أي خلل يؤدى إلى اضطراب في البلاد يمس جميع النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، ونتيجة لتراكم المشاكل التي سبق الإشارة إليها ومع استمرارها، إضافة إلى الاضطرابات الموجودة داخل الأسرة الجامعية وبالرغم من كل المحاولات للإصلاح وحل تلك المشاكل العالقة إلا أن الانفجار قد حدث فشهدت الجامعة اضطرابات متتالية ومع ما تمر به البلاد من مراحل صعبة فيما يخص التنمية الوطنية وبعض النصوص التشريعية الجامعية منها مشروع استقلالية الجامعة ومشروع انجاز جامعة التعليم المتواصل.

ب -**الملف التمهيدي لاستقلالية الجامعة**:

يسعى البرنامج الحكومي إلى إجراء تعديلات عاجلة وضرورية كالرفع الفعلي للمستوى الثقافي وتأهيل المجتمع لتصبح الجامعات قطاعا للإشعاع الثقافي والعلمي وفي آن واحد تتحكم في مشاكل التنظيم والتسيير التي تتخبط فيها، وهذا ضمن استقلالية واسعة النطاق وتدعيم العلاقات مع عالم الشغل وقد ارتكز هذا الملف على العراقيل التي تعاني منها الجامعة والتي سبق ذكرها.

- ويسعى هذا الملف إلى القضاء على الطابع البيروقراطي.
- ديناميكية البحث بالارتباط المباشر مع اهتمامات المؤسسات الصناعية والعمومية والثقافية في التسيير والبحث عن تحسينه.
- تمييز الأجهزة الإدارية حسب المؤسسات الجامعية.
- تكوين مجلس إداري للجامعة كالمؤسسات الصناعية.
- التسهيل لإحداث تغييرات في المادة والبرامج حسب النوعية الاقتصادية لمنطقتهم.
- اقتراب الجامعات من عالم الشغل.
- السماح للجامعة بالتفاوض في ميزانيتها وان تكون لها موارد خاصة وكذا عقد اتفاقيات مع مؤسسات اقتصادية وصناعية.

ومع كل هذا، كانت الاستجابة لهذا الملف من طرف الأسرة الجامعية عنيفة وبالرفض التام حيث قامت بعدة تظاهرات وإضرابات من طرف مختلف الجامعات على مستوى الوطن واختلفت تساؤلاتهم حسب انتماءاتهم للجمعيات والأحزاب السياسية والكل يصر على غموض الملف وعدم صراحته .

وبالرغم من أنه طرح على شكل تساؤلات بحاجة إلى الإثراء والتوسع أكثر فيها إلا أن الأسرة الجامعية ثارت ضده ومنذ تلك الأحداث لم يصدر أي مقال منشور على مستوى الجامعات أو وسائل الإعلام حول الموضوع أي منذ 1990.

ج -**جامعة التكوين المتواصل** :

تنص المادة الثالثة للقانون الداخلي لجامعة التكوين المتواصل بأنها مؤسسة جامعية خاصة مكلفة بالدروس الليلية بالتعليم عن بعد وبالتربصات لصالح العمال والشباب بحيث يسجلون في مراكزها بعد الامتحانات المعادلة أو شهادات لمستوى ما قبل التدرج والتدرج وهذه الجامعة هي كغيرها من المؤسسات التابعة لوزارة الجامعات، كما أن طلبتها يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات كباقي طلبة المؤسسات التابعة لوزارة الجامعات، وما تمتاز به هذه الجامعات هو وجود إذاعة خاصة بجامعة التكوين المتواصل بتاريخ 19ماي 1990 وهي تهدف إلى التكوين عن بعد، كذلك لها هدف إعلامي عن الحياة العلمية والثقافية في الجامعة، كذلك التنشيط الثقافي يأخذ بعدا أساسيا في الإذاعة خلال 12 ساعة يوميا وقد توسعت مراكزها عام 1991/1990، كما وصل عدد المسجلين في طور التدرج في جامعة التكوين المتواصل لتكوين قصير المدى إلى 2228 طالب، أما في التكوين طويل المدى إلى 5870طالب خلال نفس السنة أي 1991/1990.

- **المرحلة الخامسة** :والتي مرت بـ:

أ -**مرحلة الإضرابات**: لقد نتج عن التحولات الديمقراطية بالجزائر عدة جدالات داخل المنظومة الجامعية لسبب التضارب في الآراء والمواقف التي تسود مشاريع الإصلاح، فالأسرة الجامعية اليوم مصرة أكثر من أي وقت مضى على إسماع صوتها والتعبير عن طموحاتها .

ب -**إضرابات 1990/1989**: نظرا لمشاكل السكن وسوء التعليم الوجيه والنقص في الأجور والمماطلة في الترسيم من طرف الإدارة الوصية فقد أدى كل هذا إلى الانقطاع عن الدراسة والقيام بإضرابات عدة كان آخرها في نهاية السنة الدراسية، كذلك نتيجة للنزاعات القائمة بين جهات المسئولة والأساتذة بسبب الممارسة البيروقراطية وغياب الحوار بين مكونات الأسرة الجامعية فقد تكونت في هذه الفترة جمعيات للأساتذة:

-الجمعية الوطنية للأساتذة المحاضرين.

-اللجنة الوطنية لأساتذة التعليم العالي.

وترمي كل جمعية إلى تحقيق المطالب الأساتذة حيث يقول أحد ممثلي اللجنة الوطنية لأساتذة التعليم العالي في معهد الإعلام والاتصال " كانت النقابة مفككة وغير مؤثرة وليست لها هيمنة سواء على

الأساتذة أو على السلطات لذا بدأ الأساتذة يتحركون منذ 1989 وكان تحركهم يدور حول المطالبة بترسيم المعيدين وهم يمثلون 60% من الأساتذة، السكن الذي هو ضروري لكل أستاذ فالبعض يعيشون خفية في الأحياء الجامعية أو في الفنادق، رفع الأجور، تعديل القانون الخاص بالأستاذ، الشروط البيداغوجية والمادية في محيط الجامعة ومشاركة الأسرة الجامعية في إثراء ومناقشة جميع القوانين التي تنظم شؤونهم."**(زوليخة ، 1993، ص51)**

ومما يلاحظ من خلال هذا القول أن الجمعيات كانت تسعى لتخليص الأساتذة من المشاكل التي يعانون منها والتي سبق ذكرها آنفا وقد استغلوا فرصة تفكك النقابة وفقدان سيطرتها على الأساتذة لكي يعبروا عن رأيهم ومطالبهم، وقد لجا الأساتذة إلى الإعلام عن الإضرابات في 13مارس 1990 كوسيلة أخيرة للتعبير عن مطالبهم وقد ضمت المسيرة الموالية 4000 أستاذ، وقد بدأت المفاوضات يوم 19 ابريل 1990 بين الأطراف المتنازعة حيث اعترف خلالها الوزير المنتدب للجامعات بشرعية المطالب واستمرت اللقاءات المتتالية مع الوزارة خلال شهر ماي 1990.

ج -**إضرابات 1992/1991**: عرفت هذه المرحلة إضرابات أعنف من التي سبقتها ومنذ بداية السنة حاولت الحكومة الجديدة الاهتمام بما يجري في الجامعة من تأزم الوضع حيث قال رئيس الحكومة " الوضعية متوترة هذا يعني أن هناك استعجال حقيقي."، وكذلك قول وزير الجامعات " الجامعة تعيش أزمة حقيقية.

وبالتالي فهذا يؤكد فعلا شدة الأزمة وتعقد الأوضاع في الجامعة نتيجة لعدم الاستجابة لمطالب الأساتذة حيث نظم إضراب وطني في المؤسسات الجامعية في 17 نوفمبر 1991 من طرف اللجنة الوطنية لأساتذة التعليم العالي CNES)) وقرر أن يكون مستمرا ما لم يعلن عن قرارات تنفيذية لمطالب الأساتذة ونفس المطالب لعمال الخدمات الاجتماعية الذين نظموا في نفس الوقت إضرابا يطالبون فيه بتحسين ظروف العمل وتحسين الأجور. ولإثراء هذا الإضراب قدمت الجمعية الوطنية للأساتذة المحاضرين مشروع فوري حضر من طرف عدة أساتذة كان يشكك في المشروع السابق لاستقلالية الجامعة ويعبر عن رفض الأساتذة.

3.1مرحلة التسعينات إلى يومنا هذا:

في بداية التسعينات بدأ الحديث عن استقلالية الجامعة الجزائرية، التي طرحت سنة 1989 وبدأ العمل بها انطلاقا من سنة 1990، وجاء على شكل مشروع حول استقلالية المؤسسات والهيئات الجامعية، حيث يقترح المشروع أربعة أشكال من الاستقلالية: إدارية، بيداغوجية ومالية وكذا استقلالية البحث. **(سمية، 2006، ص89)**

وفي إطار تحسين نوعية التكوين تم منذ 1994 ضبط استراتيجية جديدة من قبل الوزارة لتستند على مبادئ أساسية تتلخص خاصة في أن التعليم العالي ينبغي أن تتمتع مؤسساته بالاستقلالية أكبر في ممارسة نشاطاتها، كخدمة عمومية مفتوحة أمام جميع الحائزين على البكالوريا، وأن الهياكل

البيداغوجية، ومضامين البرامج ينبغي أن تكون على تطابق دائم مع المتطلبات الاقتصادية الاجتماعية، والثقافية للبلاد، وكذا مع التطور التكنولوجي، والمعرفة الإنسانية.

-إصلاح 1995:

هو أهم إصلاح شهدته هذه المرحلة كان في منتصف التسعينات أكتوبر 1995 من خلال تحليل للمعطيات الواقعية، وتقييم للإصلاحات السابقة والقيام بدراسة مقارنة لبعض المنظومات الأجنبية، قد توصلت مجموعات العمل إلى اقتراحات لتقليص نسبة الرسوب، ووضع هذا الإصلاح من أجل توفير استراتيجية تتماشى والتحولات الراهنة، والتي عجزت الإصلاحات السابقة عن تحقيقها، ويرتكز إصلاح 1995 على :

- مهمة الخدمة العمومية للجامعة، وتحقيقها للمصلحة العامة بفضل استقبال الجامعة للفئات المجتمعية جميعها، ومنح مصداقية تحقيق النوعية من خلال توفير الشروط التي تسمح للتعليم العالي بأداء مهمة البحث، والتكوين كمهمة أساسية.
- استقلالية المؤسسة الجامعية والابتعاد عن التسيير المركزي، حيث كانت القرارات تؤخذ على مستوى القمة وتطبق على مستوى القاعدة، كما كانت الدولة تمول الجامعة تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومع تغير الأوضاع فرضت المعطيات الجديدة نموذجا يرتكز على مبدأ الاستقلالية للمؤسسات الجامعية، وهذا لا يعني غياب الوصاية كليا. بل تحويل طرف ممارسة هذه الوصاية من خلال تقريب سلطة القرار من مؤسسات القاعدة وإعطاء المعاهد حرية التسيير حتى يتسنى لها تحديد وتنظيم نشاطاتها التعليمية، وإعداد هياكلها حسب خصوصياتها ماديا، وبشريا.
- فيما يخص التكوين فقد أوكلت للجامعة وفي فترة معينة مهمة تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات نظرا للنقص الذي كان متواجدا آنذاك، فخلق الاهتمام بالكل جملة من السلبيات منها البطالة التي يعيشها الكثير من المتخرجين، زيادة على عدم تماشي وملائمة التكوين مع متطلبات سوق العمل. **(نبيل، 2001، ص06)**

جاء إصلاح أكتوبر 1995 لاستدراك هذه الوضعية بتحقيق الجانب النوعي للتكوين، وإقرار واسع لضرورة الانتقال من الكم إلى الكيف، والتفكير أكثر في الطرق التدريسية، البرامج ومحتوياتها وإعادة النظر فيها، وفي هذا الصدد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات: (تصب في سياق التطابق مع المحيط)

- إعادة النظر في برامج التكوين العالي (التكوين تحت الطلب) وفقا للاحتياجات الفعلية للسوق .
- استجابة التكوين للمواصفات البيداغوجية (الطرق المثلى، والوسائل البيداغوجية) ، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانات الإدماج المهني.
- إعادة النظر في تكوين الأساتذة من خلال الدراسات العليا.
- إدراج مواد تكميلية أو اختيارية في برامج التكوين إلى جانب مواد التخصص الإجبارية.

- منح التدريبات العملية اهتماما خاصا، وزيارة المؤسسات، (الخرجات الميدانية) ، ومراعاة حداثة المواضيع المدروسة، ومتابعة تنفيذها.
- الرفع من عدد مؤسسات التكوين قصير المدى، وإعطاء الاعتبار له من خلال تكوين ناجع، ومتكيف مع حاجات السوق.
- وضع طريقة جديدة للتوجيه قبل، وبعد التكوين.
- تكوير التكوين المستمر (تحسين المستوى، إعادة التكوين.
- انفتاح الجامعة على المحيط العالمي، والوطني مع ضرورة التكيف مع الحقائق الاجتماعية، والاقتصادية حتى تتمكن من تطوير المجتمع .

ولتحقيق هذا يجب أن يتماشى التكوين الجامعي مع انشغالات، ومتطلبات التأهيل التي تظهر في سوق العمل خاصة في مجال الصحة، التطور الزراعي، التهيئة العمرانية وتأطير المؤسسات المالية، والبنكية، مما يدفع الجامعة إلى التفتح على تطور العلوم، والتقنيات في العالم، إضافة إلى تطوير المعارف الجديدة من خلال تجهيز الجامعات بالوسائل الحديثة.

ولقد أريد بهذا الإصلاح معالجة الجوانب التي تم إهمالها في الإصلاحات التي سبقته ومسايرة التطورات المحلية، الإقليمية والعالمية، وبهذا يتضح أن الجامعة الجزائرية مازالت تبني نفسها للوصول إلى النماذج العالمية في إطار العولمة، واقتصاد السوق، جامعة جزائرية تتماشى في مناهجها، برامجها، وطرق تسييرها مع متطلبات مجتمعها، وخصوصياتها، وهذا ما تسفره التغيرات المتتالية في الجانب البيداغوجي، والهيكلي على حد سواء في مراحل قصيرة.

حيث جاء القانون التوجيهي المصادق عليه في 1999/01/27، والذي يشمل 65 مادة موزعة على سبعة أبواب، باب أول حول المبادئ العامة للتعليم العالي، باب ثان حول التكوين العالي بطوريه التدرج وما بعد التدرج، والآليات المقترحة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، باب ثالث حول البحث العلمي في التعليم العالي ومساهمة هذا الأخير في نشاطات البحث العلمي، والتطوير التكنولوجي، وتعزيز الطاقات الوطنية، وتطوير الثقافة ونشرها، وتحفيز الابتكار والاختراع، باب رابع حول كيفية إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي، الثقافي والمهني والمتمتعة بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية، مع تمكنها من تحصيل مدا خيل ناتجة من خدماتها للقطاع الاقتصادي، والمحيط الذي تتعامل معه، مع تحديد كيفية إدارتها، تسييرها، وتنظيمها (جامعات مكونة من: كليات، مراكز جامعية، مدارس ومعاهد للتعليم العالي)، باب خامس حول مستخدمي التعليم العالي وتحديد حقوقهم وواجباتهم، باب سادس حول الحرم الجامعي وتكريس مؤسسات التعليم العالي كفضاء لحرية التفكير والبحث والإبداع، وتحرير الطالب، والأستاذ مع احترام الآراء المختلفة دون المساس بالسير الحسن لنشاطات التعليم العالي والنظام العام، وباب أخير حول الأحكام الانتقالية، والنهائية، والذي يضمن سير مؤسسات التعليم العالي في انتظار تحويلها إلى مؤسسات عمومية ذات طابع علمي، ثقافي ومهني،

كما تتناول مسالة حماية التعليم العالي من السياسات الإيديولوجية، ومن الملاحظ أن هذا القانون التوجيهي من حيث مضمونه يتماشى ويستجيب لعدة أهداف سطرت من طرف منظمة اليونسكو، ومؤتمرات حول التعليم العالي ورغم هذه الإصلاحات، والتي لعبت دورا كبيرا في بناء، وتشييد الجامعة الجزائرية، غداة الاستقلال، وبعده حيث سمحت للجزائر بالافتخار بمكتسبات لا يمكن تجاهلها في المجالات المختلفة. إلا أن تقييم منظومة التعليم العالي والذي قامت به اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية كشف العديد من الاختلالات على مستوى المرافق، وتنظيم المؤسسات الجامعية، وخاصة على المستوى العلمي البيداغوجي الموقر.**(Boubaker، 1995، ص11)** حيث لوحظ أن:

- الالتحاق بالجامعة يعتمد على توجيه مركزي تسبب في خيبة أمل كبيرة، وانسدادات تجسدت في النسبة العالية للراسبين وإقامة مطولة لطلبة في الجامعة.
- نمط انتقال سنوي يفتقر إلى المرونة افرز تسربات معتبرة زادت من حدتها الآثار السلبية لإعادة التوجيه، والتي تنتهي بالرسوب.
- نظام تقييم أثقل وعطل التحقيق الفعلي للبرامج التعليمية .
- توفير تكوين في السنوات الأولى من الجامعة لا يتلاءم ومختلف شعب الباكالوريا.
- تسيير غير عقلاني للزمن البيداغوجي بسبب الحجم الساعي المثقل، ودورات الامتحان المضاعفة، والمطولة التي تعيق الطالب عن العمل الفردي.
- مسارات تكوينية مغلقة، وأحادية الاختصاص.
- نسبة تأطير غير كافية نجمت عن مرد ودية ضعيفة للتكوين ما بعد التدرج وهجرة الأساتذة الباحثين.
- تكوين قصير المدى غير مرغوب فيه لم يحقق الأهداف التي وضع من اجلها (تكوين الإطارات المتوسطة) بسبب عدم وضوح القانون الخاص به، والإمكانات وفرص التشغيل. **(ملف إصلاح التعليم العالي ،جانفي 2004: 04-06)**

من هذا المنطلق ومن خلال التقدير الموضوعي لمختلف الصعوبات من طرف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية فقد بات من الضروري إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي عن طريق مخطط إصلاح المنظومة التربوية والذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في20 ابريل 2002 من خلال برنامج عمل على المدى القصير، المتوسط والبعيد الذي برمج في إطار الاستراتيجية العشرية لتطوير القطاع (2004 -2013)، تتمثل مرحلته الأولى في وضع هيكلة جديدة للتعليم العالي تكون مصحوبة بتحسين وتعديل لمختلف البرامج وتنظيم جديد للتسيير البيداغوجي، مع الإشارة إلى أن هذا الإصلاح ليس تقليدا بحت على الجزائر بل هو ضرورة ملحة في عالم يتسم بقواعد السوق (اقتصاديا)، وانفجار تكنولوجي، ومعلوماتي، ولكون الجامعة الجزائرية تعيش أزمة حقيقية، ويجب إخراجها منها. وتبرز مهمة الإصلاح بالإضافة إلى إثبات الطابع العمومي للتعليم العالي من خلال:

- ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار والتكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي.
- تحقيق تأثير متبادل مع المحيط الاجتماعي الاقتصادي بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة والمحيط الذي تتواجد فيه.
- تكوين ميكانيزمات التكيف المستمر مع تطور المهن والحرف.
- تقوية المهمة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي خاصة المتعلقة بالتسامح مع الأخر.
- التفتح أكثر على التطور العالمي، وعلى الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا.
- ترسيخ أسس تسييرية ترتكز على التشاور والمشاركة.

وعليه فإن الإصلاح يعتمد على:

- تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن.
- التكوين للجميع وعلى مدى الحياة.
- استقلالية المؤسسات الجامعية.
- انفتاح الجامعة على العالم.**(مديرية التعليم العالي والتكوين، 2001، ص08)**

وتعتمد الهيكلة الجديدة على نظام) LMD ليسانس، ماستر، دكتوراه)، يرتكز على بنية من ثلاث مستويات للتكوين وتتوج كل واحدة بشهادة:

- ليسانس = الباكالوريا + 3 سنوات.
- الماستر= الباكالوريا + 5 سنوات.
- الدكتوراه = الباكالوريا + 8 سنوات.

وينظم التكوين على أساس مجالات معرفية وتوزيع الدراسة على مسارا دراسية يختارها الطالب لتتلاءم مع قدراته، وتنظم في شكل وحدات تعليمية موزعة زمنيا على سداسيات ويستفيد الطالب من الحفاظ بصورة نهائية على الوحدة التعليمية المكتسبة، هذه القابلية للاحتفاظ والتحويل للوحدات التعليمية تضمن للطالب استعمالها في مسار تكويني أخر، وبالتالي فتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية، وخلق حركية لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار تكوين جامعي ناتج عن اختيارهم هم، ويكون الانتقال سداسيا، كما أن التكوين وفق هذا النظام يتم من خلال فرعين (فرع أكاديمي، وآخر مهني)، حيث يتوج الفرع الأكاديمي بشهادة ليسانس أكاديمية، وتسمح لحاملها بمزاولة الدراسة للحصول على شهادة الماستر، ثم مواصلة الدكتوراه حسب المؤهلات المكتسبة، والنتائج المحصل عليها وشروط الالتحاق. وفرع مهني يتوج بالحصول على ليسانس مهنية، والاندماج مباشرة في عالم الشغل، وتحدد برامجها بالتشاور مع القطاع المستخدم، ويسمح للمتحصل على شهادة الليسانس المهنية، مواصلة الدراسة للحصول على ماستر مهني بعد قضاء فترة معينة في عالم الشغل.

وعليه فإن الإصلاح الجديد يهدف إلى إصلاح التعليم العالي في الجزائر، وتمكين جامعاتنا من رفع التحديات العديدة الناجمة عن التحولات العميقة في المحيط العالمي الجديد، انه إصلاح شامل في تصوره، تشاركي في مسعاه، تدرجي واندماجي في تنفيذه، وهو بهذا يضمن تكوينا طبقا للمعايير الدولية، مع الحفاظ على طابع الخدمة العمومية للجامعة، وتساوي فرص الالتحاق بالجامعة للجميع، وبما أن نجاح كل إصلاح مرتبط بطرق تطبيقه، فمن الحكمة تبني الحذر وتهيئة الأرضية، حيث يتطلب هذا الإصلاح موارد بشرية، مادية ومالية ضخمة، مع ضمان الاتصال الواسع مع قطاعات النشاط الاقتصادي والمؤسسات المستخدمة لضمان الإدماج المهني، وتثمين التربصات الميدانية، ومتابعة الطلبة.

2.قراءة تحليلية لمجمل صعوبات ممارسة التكوين في الجامعة الجزائرية

تعاني الجامعة الجزائرية الكثير من المشكلات، وإن كانت تلك الأخيرة تختلف في درجة حدتها إلا أن تأثيراتها السيئة على مستوي الخريج الجامعي باتت ملموسة، لتزداد تفاقما بالموازاة مع ما يشهده الواقع الجزائري والعالمي من مستجدات، وما يمليه من متطلبات، ونجد أنأهمها ما يلي:**(محمد، دس، ص06-08)**

1.2 اختلال (مشكل) تمويل التكوين في المؤسسات الجامعية:

يعتبر المصدر الوحيد لتمويل جامعاتنا في الجزائر هو الدولة. ويمكننا حصر مجمل الاسباب التي ادت الى ضعف التمويل في الجامعات الجزائرية إلى :

-مشكل التسيير: نعلم ان الميزانية المخصصة لتعليم بصفة عامة ضعيفة مقارنة مع المجالات الاخرى، ضف الى ذلك نمط التسيير الغير الراشد في توزيع الموارد المالية على امور قد تكون ثانوية مقارنة بالأمور ذات اولوية والتي وجب التركيز عليها أكثرفأكثر.

-انشغال الدولة بمجالات اخرى كالصحة، الاقتصاد، الطاقة،..الخ، هذا ما أثر سلبيا على تسيير العملية التكوينية بالجامعة.

-عدم انفتاح الجامعة الجزائرية على محيطها والذي يتمثل في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ، بغية وجود مصادر للتمويل اخرى وجديدة بدل من الاعتماد الكلي على تمويل الدولة.

-المجانية التامة للتعليم وغياب سياسة تدفع الطالب لمساهمة في التكاليف الدراسية (مساهمة جزئية او كلية) هذا ما ادى الى مسؤولية الكلية لمؤسسات التعليم العالي في كلفة تدريس وتكوين الطالب.

-الانفجار الهائل في عدد الطلبة هذا السبب الرئيسي الذي ساهم وبشكل كبير في صعوبة تمويل الجامعة الجزائرية.

2.2صعوبة تدهور النوعية و النجاعة في التكوين :

كما ذكر سابقا أن مشكل تمويل مؤسسات التعليم العالي يعتبر من المشاكل الرئيسية والتي اثرت سلبا على العملية التكوينية بالجامعة اذ نجد من بين افرازات هذه الاخيرة مشكل تدهور نوعية والنجاعة في التكوين كما يمكن ارجاع ذلك إلى:

-التزايد الرهيب في عدد الملتحقين بالجامعة من اهم وأكبر الأسباب التي اثرت على نوعية ونجاعة التكوين داخل الجامعة الجزائرية.

-ضعف البرامج التكوينية وقدمها حيث اصبحت مناهجها الدراسية وأنظمتها التعليمية ذات طابع تقليدي أي لا يمت بصلة مع المجتمع ومع واقعه ومتطلباته المختلفة وبالتالي اصبحت الجامعة الجزائرية تعطي شهادات وليس مهن وحرف يحتاجها المجتمع .

-عدم وجود ميكانيزمات وتفاعل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي مساهمة في نوعية التكوين بما يتفق وحاجيات المجتمع.

3.2صعوبة التحجيم :

إن الارتفاع السريع في تدفق الطلبة بالمقارنة مع قدرات الاستقبال يؤدي إلى وضعيات لا تكون ملائمة مع التكوين الجامعي، اذ هذا ما صرح به رئيس الجمهورية الجزائرية في قوله:" ربحنا معركة الكم لكن لم نربح معركة الكيف".

وكما أشرناسابقا ففي العديد من مؤسسات الجامعية الجزائرية بالجزائر تجرى حصص الأعمال الموجهة والتطبيقية تحت ضغط كبير، إذبلغ عدد الطلبة للفوج الواحد 80 طالب (حقوقوالعلوم الاقتصادية) هذا الذي أدى إلى عدم توازن بين عدد الطلبة والأساتذة وبالتالي انعدام التوافق بين المعدل المعقول للطلبة والأساتذة.

ويمكننا أن نحدد مجمل الأسباب التي ساهمت في تفاقم المشكلة فيما يلي:

-أن تطبيق مبدأ ديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص في التعليم العالي.

-رغبة أفراد المجتمع في الانضمام إلى مؤسسات التعليم العالي.

-مجانية التعليم في الجزائر بما في ذلك التعليم العالي.

4.2صعوبة (مشكلة) الهياكل القاعدية و التجهيزات:

رغم العدد الكبير للمراكز والمؤسسات الجامعية الموزعة عبر التراب الوطني،إلاأن التعليم العالي بالجزائر يعاني من نقص واضح في الهياكل والمرافق البيداغوجية والتجهيزات، ويمكن إرجاع هذا إلى سببين رئيسيين هما:

-الطلب المتزايد على التعليم العالي والتكوين بمؤسسات التعليم العالي هذا الذي أدى الى ظهور ظاهرة التحجيم في عدد الطلبة الجامعيين.

-الصعوبات المالية للتعليم العالي والتي نقصد بها نقص مصادر التمويل التعليم العالي والتي أدت إلى قلة الأبنية والمعدات والأجهزة العلمية وكذا المراجع المتخصصة والتجهيزات البيداغوجية بصفة عامة.

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه تبين أن قطاع التعليم العالي من القطاعات الحساسة والمهمة والتي تعتبر مركز علمي وفكري، وأن هناك حتمية فرضت نفسها أكثر من أي وقت مضى ألا وهي نجاعة التكوين ومحاولة تحقيق النوعية أثناء العملية التعليمية التكوينية للطلاب الذين يمثلون مخرجات هذه المؤسسات، وهذا من أجل تزويد مؤسسات المجتمع بما تحتاجه من المورد البشري الفعال والمنتج والمبدع، كما توصلنا من خلال هذه المقالة إلى أن الجامعات الجزائرية تعاني من العديد من الاشكالات والصعوبات التي تحول بينها وبين تحقيق الجودة والرقي وصلت إليه التصنيفات العالمية، لهذا أصبح من الضروري إلقاء الضوء على مجمل الاختلالات ولفت انتباه المسؤولين والمشرع القانوني وصناع القرار السياسي بضرورة أن تؤخذ الجامعة الجزائرية مأخذ و محمل الجد.

المراجع:

المراجع العربية :

1. رشدي أحمد طعمية وسليمان البندري (2004)، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي، ط4، مصر
2. إبراهيمي سمية، (2006)، إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، ملف (ل.م.د) قراءة تحليلية نقدية، رسالة ماجيستير غير منشورة، بسكرة.
3. بوزيد نبيل، (2001)، أهمية تحضير الطلبة إلى الحياة المهنية في ضوء مشاكل التعليم العالي وعلاقته بعالم الشغل المتغير، ندوة قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، البحرين.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حولية احصائية، 2005/2004.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، جانفي 2004.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارةالتعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التعليم العالي والتكوين، إعادة تنظيم التعليم العالي،2001 .
7. زوليخةطوطاوي، (1993)، الجو التنظيمي السائد في الجامعة الجزائرية وعلاقته برضا الأساتذة وأدائهم، رسالة ماجيستر، علم النفس، جامعة الجزائر.
8. محمد الصالح مرمول، (1980)، دور الجامعة الجزائرية في تغيير البنية الاجتماعية، مجلة سيرتا، جامعة قسنطينة، العدد 03، ص55-72.
9. محمد مقداد، مؤتمر حول: جامعات البلدان النامية في عهد العولمة، عنوان المداخلة: أمل البقاء بين التحديات المستمرة والأزمات الحادة.

المراجع بالأجنبية:

10. Mahfoud BENNOUNE , Education , Culture et Développement En Algérie, MARINOOR-ENAG , Algérie ,.
11. ben bouzid Boubaker ,(1995), communication sur: la reforme de l'enseignemen t supérieur, conseil nationale de transition.
12. DJAMEL GUERID,(1998), « l'université d'hier aujourd'hui », l'université aujourd'hui (actes de séminaire),mai 1998 ORAN : édition CRAC .